مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨١٨

الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دور ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيدة يورغنسن
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فييت نام	السيد فان
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيروموتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لوارانتس

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/603)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/603)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب، باسم المجلس، بمعالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا. وأطلب إلى موظف البروتوكول أن يصطحبها إلى مقعدها على طاولة المجلس

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيدة ميليسا هيريرا، مؤسسة ومديرة مؤسسة أمريكا اللاتينية فيفا لا فيدا (عِش الحياة).

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/٢٠٢١/٦٠٣ التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/603) وإبلاغ مجلس الأمن بالتطورات الهامة التي جرت مؤخرا.

(تكلم بالإسبانية)

يشرفني أن أكون في هذه الجلسة مع نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية، مارتا لوسيا راميرس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرها على دعمها ودعم الحكومة الوطنية لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأن أنوه بقيادتها في النهوض بالمسائل الجنسانية الأساسية في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأرحب أيضا بمشاركة ميليسا هيريرا، وهي قائدة شابة ونشطة من مقاطعة نارينيو. وإنه لشرف لي أن أكون معها في هذا المحفل وأن أستمع إلى آرائها الهامة، جنبا إلى جنب أعضاء مجلس الأمن.

تمر عملية السلام في كولومبيا بمرحلة حرجة بعد مرور خمس سنوات تقريبا على توقيع اتفاق السلام. وأصبح واضحا أن تصميم وعمل جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه المهمة المعقدة والنبيلة كان مفيدا على الرغم من التحديات المتعددة والمستمرة. ويدل على ذلك التقدم المتزامن الذي أحرزته كيانات نظام العدالة الانتقالية الناشئ بموجب الاتفاق والذي كانت مشاركة جميع الأشخاص فيه بمن فيهم ضحايا النزاع حاسمة.

ويؤكد الأمين العام في تقريره حقا ما يُعدُّ علامة فارقة في عملية السلام الكولومبية ومعيارا للعدالة الانتقالية في العالم. وفي أبريل/نيسان، اعترف رسميا سبعة من كبار القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بمسؤوليتهم عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب فيما يتعلق بالقضية رقم ٠١ التي تنظر فيها محكمة السلام الخاصة بشأن أخذ الرهائن وغيره من أشكال الحرمان الجسيم من الحرية. وبالمثل، وجهت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في الأسبوع الماضي لائحة اتهام إلى ١١ شخصا، بمن فيهم بعض ضباط الجيش وطرف ثالث مدني، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في القضية رقم ٠٣ بشأن عمليات قتل واختفاء أفادت أجهزة تابعة للدولة بأنها ناجمة عن عمليات اقتتال. وبالتوازي مع ذلك، أدى عمل الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين إلى اكتشاف مئات الجثث لأشخاص مختفين، بما في ذلك

من خلال معلومات قدمها رجال حرب عصابات سابقون ومقاتلون سابقون شبه عسكريين وأفراد تابعون للدولة. ويساهم هذا العمل في تحقيق السكينة لأسر الضحايا بعد سنوات من عدم اليقين المؤلم. وفي الوقت نفسه، تواصل لجنة الحقيقة توفير حيز للاعتراف حيث يتمكن ضحايا مختلف الأطراف الفاعلة في النزاع من مواجهة من تسببوا لهم في ضرر لا يمكن إصلاحه قبل سنوات والدخول في حوار معهم.

وجميع هذه الجوانب – التي لم يكن من الممكن تصور حدوثها في كولومبيا حتى وقت قريب – أصبحت الآن ممكنة بفضل اتفاق السلام. وأود بصفة خاصة أن أبرز الحوار الذي رعته مؤخرا لجنة الحقيقة بين ضحايا الاختطاف والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. واتفقت الآراء من مناطق مختلفة، لها مواقف وتجارب مختلفة أثناء النزاع، بل ومنظورات متباينة بشأن عملية السلام، على استحالة تبرير الألم الذي سببته الحرب وعلى الحاجة الملحة إلى الإصرار والمثابرة حتى لا تتكرر أبدا.

وهذه الثمار الأولى للمؤسسات التي أنشئت لكفالة العدالة والحقيقة والجبر وعدم التكرار تتطلب الآن مقابلة مثابرة وكرم ضحايا النزاع بالمثل وأن يتم إعمال حقوق الضحايا. وهذا في جوهره شرط ضروري لنجاح اتفاق السلام، وهي مهمة تتطلب جهدا وتواضعا وتعاطفا متواصلين. وسيستغرق نزع فتيل الخطاب وتعطيل الهياكل والهويات الموروثة عن النزاع وقتا طويلا، ومن ثم الإسهام في تمكين الشعب الكولومبي، ولا سيما أولئك الذين عانوا أسوأ ما في الحرب بشكل مباشر، من طي صفحة النزاع نهائيا والمضي قدما في طريقهم نحو المصالحة. وبناء على ذلك، فإن المهمة التي كلف مجلس الأمن البعثة بها للتحقق من الامتثال للعقوبات التي تفرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وتنفيذها، ستسهم إسهاما حاسما في جهود المصالحة هذه.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد أتيحت لي الفرصة مؤخرا لزيارة مونتيس دي ماريا، وهي منطقة تأثرت تاريخيا بموجات العنف المتكررة. وهناك التقيت بعدة ضحايا وقيادات اجتماعية نسائية. وسردت هؤلاء النساء الشجاعات جهود مجتمعاتهن لبناء السلام وتحدثن عن أملهن في تحقق وعد الاتفاق بعدم التكرار. وقد تأثرت بشكل خاص بشهادتهن عن كيفية محاولة الجماعات المسلحة غير الشرعية إسكات أصواتهن – أصوات المجتمعات المحلية – ليس باستخدام العنف البدني فحسب، ولكن أيضا باللجوء إلى العنف العاطفي والتهديدات والاعتداءات الشخصية، التي تمنع هؤلاء القادة الاجتماعيين وأسرهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل والعيش حياة طبيعية يعمها السلام. وهذا يؤكد أهمية المبادرات المشتركة بين المجتمع المدني وكيانات الدولة لحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مثل البرنامج التجريبي الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، الذي يجري تنفيذه حاليا في مونتيس دي ماريا.

ولا يزال العنف ضد أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي السابقين والزعماء الاجتماعيين والمجتمعات المحلية عموما مستمرا في بلديات هذه المنطقة وغيرها من المناطق، بما في ذلك على طول ساحل المحيط الهادئ، وفي أجزاء من جنوب البلد وشمال شرقه. ويرتبط ذلك أساسا بأعمال الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية التي تنشط في المناطق التي تتسم بوجود محدود للدولة والفقر والاقتصادات غير المشروعة. إن استمرار العنف والوصم ضد المقاتلين السابقين وأعضاء حزب كومونيس يثير القلق بشكل خاص، لا سيما قبل انتخابات عام ٢٠٢٢، حيث يتوقعون المشاركة بنشاط في العمل السياسي في جميع أنحاء البلد.

ويؤسفني أيضا إبلاغ المجلس بأن السلطات أكدت مؤخرا مقتل الأشخاص الأربعة الذين أبلغت وحدة رد الأراضي عن اختفائهم في أيار/مايو، في مقاطعة ميتا. وقد أبلغ عن اختفائهم في آخر تقرير للأمين العام. وإنني أدين بشدة هذا العمل الخسيس، الذي يؤثر على الضحايا والمؤسسات العامة، وأثق في أن المسؤولين عنه سيحاسبون.

ويبرز استمرار العنف وانعدام الأمن الحاجة الملحة إلى تعزيز تدابير المنع والحماية، فضلا عن اتخاذ خطوات إضافية وأكثر صلابة لتفكيك المنظمات غير القانونية، وتقديم مرتكبي العنف إلى العدالة،

وتوسيع نطاق مؤسسات الدولة والخدمات العامة وفرص التنمية في أسرع وقت ممكن لتشمل المجتمعات المتضررة من النزاع.

وعلى الرغم من صعوبة بيئة إعادة الإدماج، يواصل المقاتلون السابقون إظهار التزامهم ببناء حياة جديدة والمشاركة بنشاط في جهود بناء السلام والتنمية إلى جانب مجتمعاتهم المحلية. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لمجموعة من المقاتلين السابقين في أوريبي، مقاطعة ميتا، حيث يواصلون، على الرغم من مقتل زعيمهم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، المضي قدما في عملية إعادة إدماجهم، والعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية، لتحسين عدة أمور منها المدارس والمراكز المجتمعية والاتصال بالإنترنت في المنطقة.

وقد أثبتت التجارب السابقة في مجال إعادة الإدماج في جميع أنحاء العالم أهمية ربط هذه العملية بتحولات أوسع نطاقا وتكميلية. واستنادا إلى هذه المعرفة، يربط اتفاق السلام أحكام إعادة الإدماج بمجالات أخرى في مختلف قطاعاته، بما في ذلك الإصلاح الريفي الشامل، الذي يعد تنفيذه أساسيا لنجاح العملية بشكل عام.

واستنادا إلى التقدم المحرز حتى الآن، من الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان العمل معا لتوفير قدر أكبر من اليقين للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وأسرهم، ولا سيما من خلال توسيع نطاق الحصول على السكن والأرض. وينبغي للحكومة، في قيامها بذلك، أن تكفل المساواة في الحصول على ذلك لأولئك الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومن الأساسي أيضا أن تواصل الحكومة وممثلو المقاتلين السابقين في المجلس الوطني لإعادة الإدماج الموافقة على المشاريع الإنتاجية وتقديم الدعم الكافي وضمان استدامتها. كما أشجع الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الوطني لإعادة الإدماج من أجل التوصل إلى نهج منسق لتحقيق هذه الأهداف.

وأود أن أذكر مرة أخرى بالإمكانيات التي يتيحها التنفيذ الشامل للاتفاق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بصورة تدريجية وأدعو الطرفين وكيانات الدولة إلى المثابرة في التنفيذ المنسق لجميع أحكام الاتفاق.

والاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين الحكومة وممثلي المقاتلين السابقين لتقييم حالة التنفيذ بصورة مشتركة، على نحو ما اتفق عليه الرئيس إيفان دوكي ورئيس حزب كومونيس رودريغو لوندونو في آذار/مارس الماضي، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. وأثق بأنهم سيتابعون هذا المسعى، الذي سيكون مفيدا بشكل خاص ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام.

ومع استمرار الموجة الثالثة لجائحة مرض فيروس كورونا، لا تزال هذه الفترة فترة تتسم بمصاعب شديدة وطويلة الأمد بالنسبة للعديد من الكولومبيين، كما عكست الاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء البلد. ونواصل رفض العنف من أي جهة ونحث على الحوار السلمي. وكما ذكرت سابقا، ينبغي للمجتمع والمؤسسات الكولومبية أن تنظر إلى تنفيذ اتفاق السلام النهائي على أنه فرصة للمساعدة في معالجة العديد من القضايا التي طال أمدها التي تواجه البلد. ونظرا للحاجة الملحة إلى حل هذه التحديات وغيرها من التحديات المتبقية، يلزم اتخاذ خطوات جريئة للتعجيل بالتنفيذ في الأشهر المقبلة.

وإذ نقترب بسرعة من دورة انتخابية جديدة، أدعو الطرفين وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى مواصلة الالتزام بالاتفاق ومواصلة إعطاء الأولوية للحوار لحل خلافاتهم.

وبهذا الهدف على وجه التحديد، أتاحت عملية السلام توسيع نطاق الحيز الديمقراطي وضمانات المشاركة. وإنني على ثقة بأن الشعب الكولومبي سيستفيد من وجود ديمقراطية أكثر قوة، وسيكون من واجب المؤسسات حماية تلك المكاسب، وعلى القادة السياسيين من مختلف الأطياف الالتزام بتهيئة بيئة من الاحترام وعدم الوصم من أجل ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة سلمية وشاملة للجميع.

وثمة تطور مشجع يتمثل في الموافقة الأخيرة على تخصيص ١٦ مقعدا بهدف تعزيز مشاركة السكان المستبعدين تاريخيا في المناطق المتأثرة بالنزاعات في الكونغرس. كما أنني على يقين من أن التوجه الذي أظهره الشبان والشابات في كولومبيا كجهات فاعلة في عمليات التعبئة الأخيرة سيترجم إلى مشاركتهم النشطة في العملية الديمقراطية من أجل تحقيق آمالهم في مستقبل أكثر إشراقا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الذي لا يتزعزع لجهود بناء السلام في كولومبيا وعلى الثقة التي منحت لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في البلد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هيريرا.

السيدة هيريرا (*تكلمت بالإسبانية*): أتوجه بخالص التحية لجميع الحاضرين في هذه الجلسة. وأشكر الجميع على الاستماع إلي في هذا المكان. اسمي ميليسا هيريرا. أنا من بناة السلام الشباب من منطقة نارينيو في كولومبيا.

وأود أن أبدأ برواية قصة قريبة إلى قلبي. في عام ١٩٦٦، قايضت فتاة مراهقة تبلغ من العمر ١٤ عاما من بايي ديل كاوك تعيش في فقر ابنتها مقابل بضع عملات معدنية. نشأت الطفلة في نارينيو في بيت كافل، حيث لم يسمح لها بالدراسة وتعرضت لمعاملة قاسية وغير إنسانية.

أصبحت لوسيا، وهو اسمها، أما في سن الخامسة عشرة. وجدت هدفا في حياتها تمثل في تنشئة طفلة محاطة بالثقافة التقليدية. كان اسم الفتاة هو لوسي. وعلى عكس لوسيا، تمكنت من الالتحاق بالجامعة. تفوقت في حياتها كمعلمة للرقص والفنون التشكيلية وأصبحت إحدى رواد الثقافة في نارينيو.

وفي عيد الميلاد، بعد أربعة أيام من حصولها على شهادتها المهنية، أعدمت على يد جماعة مسلحة في منطقة للسلام، حيث وصلت لافتتاح معرض فني يسلط الضوء على أعمال النساء العاملات في بناء السلام في المنطقة.

يذكرنا عمل لوسي مع المجتمع المحلي بالأهمية الحيوية للعمل الفني والثقافي لبناء النسيج الاجتماعي وأن الحقوق الثقافية هي أيضا حقوق إنسان، ويجب علينا حمايتها. كما يسلط الضوء على الحالة الحقيقية للفتيات والنساء اللواتي عانين من آثار النزاع المسلح. وأريد أن أقول إن المراهقة التي قايضت ابنتها ببضع عملات معدنية هي جدتي. ولوسيا هي أمي. والشابة التي قتلت في عيد الميلاد كانت أختي.

لقد أحرزت المرأة في كولومبيا تقدما كبيرا في سياق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وشجعت على إدراج النهج الجنساني في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات، لا سيما بالنسبة للمراهقات والشابات والفتيات. ويتضح ذلك في حالة لوسي.

إن اتفاق السلام يمثل الأمل بالنسبة للشباب في بلدي، الذين يسعون إلى إنهاء النزاع ووضع ضمانات للمشاركة في بناء السلام. وقد ارتفعت أصوات الشباب وتضخمت التحديات التي نواجهها خلال الاحتجاجات، حيث كنا في المقدمة، معربين عن مطالبنا ومبدين استعدادنا للحوار والتحول الاجتماعي.

لقد جئت إلى هنا اليوم مقتنعة بأن دعم مجلس الأمن للسلام في بلدي قد أسفر عن نتائج. وقد عملت أنا، كأحد الشباب بناة السلام، من أجل الاستماع إلى الشباب والمشاركة في بناء السلام من أجل نارينيو، وفقا للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن. ولذلك شاركت، على الصعيد المحلي، في تحديث السياسة العامة المتعلقة بالمراهقين والشباب.

وبهذه المناسبة، وإذ أمثل شباب بلدي، آمل أن يتم النظر في مقترحاتي. وأقترح ما يلي على مجلس الأمن.

أولا، في سياق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ينبغي إدراج مؤشرات محددة لتنفيذ القرارات ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) و ٢٥٣٥ (٢٠٢٠)، بشأن الشباب والسلام والأمن، وتقديم تقارير عنها بصفة دورية.

ثانيا، ينبغي للمجلس تضمين جلساته جزءا للعمل على قضايا الشباب من منظور جنساني.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بزيارة ميدانية لإجراء مشاورات مع ممثلي الشباب بكل تنوعهم.

وأطلب من الدولة الكولومبية ما يلي.

أولا، ينبغي أن تتحمل الالتزامات التالية كجزء من تنفيذ القرارات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وهي: زيادة مشاركة الشباب مشاركة شاملة للجميع في صنع القرار على جميع المستويات؛ وحماية حياة الشباب، ولا سيما من أي شكل من أشكال العنف الجنسي أو الجنساني، في سياقات ما بعد النزاع وتوفير ضمانات أمنية لقيادتهم ومشاركتهم السياسية.

ثانيا، ينبغي لها المضي قدما بالتحقيقات في قضايا العنف المرتكب ضد النساء والشباب في سياق تنفيذ اتفاق السلام.

ثالثا، ينبغي أن تضع استراتيجيات وبرامج لتسريح الشباب المشاركين في النزاع المسلح وإعادة إدماجهم، مع إعطاء الأولوية للشباب المشاركين في عملية إعادة الإدماج. كما ينبغي لها أن تعزز الرعاية الجماعية للشباب في المجتمعات المحلية والصحة العقلية للمتضررين من النزاع والاحتجاجات الجارية.

إن الشباب هم العنصر المفقود في بناء السلام. ومن واجبنا حمايتهم. أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم. وسأستأنف حياتي اليومية على أمل العودة إلى المجلس في المستقبل لإطلاعه على التقدم الذي أحرزناه. وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الشباب بالسلام والأمن والعمل الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة هيريرا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أولا للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته اليوم وعلى العمل الهائل الذي يقوم به هو وفريقه، بما في ذلك خلال ما كان ظروفا صعبة في الآونة الأخيرة. فكلما حضر السيد رويس ماسيو إلى مجلس الأمن، فإنه يحدد لنا ولجميع الشركاء في عملية السلام بوضوح طريقا عمليا للمضي قدما. ونحن ممتنون له على ذلك العمل. والشكر موصول لمقدمة إحاطة المجتمع المدني، السيدة هيريرا، على مشاركتها معنا اليوم شهادتها الشجاعة والقوية، وأيضا لتذكيرنا بأن الثقافة هي ما يجعلنا بشرا وأنها أحد أسس السلام في أي مكان في العالم. وأخيرا، من الجيد جدا أن نرى نائبة الرئيس لوسيا راميريس في القاعة اليوم. وأرحب بها وبفريقها. إن علاقة مجلس الأمن مع كولومبيا علاقة شراكة، ونتطلع إلى العمل معها في الوقت الذي تواصل فيه كولومبيا رحلتها نحو إرساء سلام دائم.

على نحو ما سمعنا للتو، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير السابق بالاحتجاجات، وللأسف، بأعمال عنف وتدمير. ونكرر دعوة الأمين العام الواردة في تقريره الأخير (S/2021/603) جميع الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في كولومبيا إلى الالتزام باللاعنف واختيار الحوار لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه كولومبيا.

نتشاطر القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتجاجات، ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية بإجراء تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة. كذلك فإن الوعد الذي قطعه الرئيس دوكي ماركيس بإصلاح الشرطة يمثل خطوة هامة إلى الأمام.

أما السياق الصعب الأخير فينبغي ألا يحوّل أبصارنا عن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، فقد انطوت هذه الإنجازات على أهمية خاصة فيما يتعلق بنظام العدالة الانتقالية، وهو في صميم اتفاق السلام. وقال إن المساهمات في عملية العدالة الانتقالية التي شهدتها الأشهر الأخيرة كانت تاريخية. ولئن طفت على السطح حقائق مؤلمة، فإنها بررت الغرض من النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار.

لقد رحبت المملكة المتحدة برد القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على اتهام محكمة السلام الخاصة لهم بعملية الاختطاف. ونشجع جميع المعنيين على الاعتراف بدورهم في الجرائم والمظالم، والوفاء بمسؤوليتهم تجاه ضحايا النزاع، وتمهيد

الطريق أمام المصالحة. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، فإن إغلاق الملف بالنسبة لمن تخلفوا عن الركب مسألة حرجة.

سيكون من المستحيل تحقيق المصالحة الكاملة في الوقت الذي تواجه فيه المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع استمرار انعدام الأمن. لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديدات والعنف المميت من جانب الجماعات المسلحة غير الشرعية التي تستهدف المقاتلين السابقين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين، بمن فيهم النساء، والسكان الأصليين، والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والمِثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي اعتمدت مؤخرا والمتعلقة بأمن المقاتلين السابقين وتوفير الحماية لهم.

نرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته وحدة الحماية الوطنية في تقييم الطلبات المعلقة وملء الشواغر، ونرحب أيضا بالإدانات الأخرى الصادرة عن وحدة التحقيق الخاصة. ونحث الحكومة الكولومبية على البناء على ذلك، واتخاذ المزيد من الخطوات، بما في ذلك، كما طالبنا من قبل في المجلس، تنفيذ السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية وزيادة الأمن والوجود المدني للدولة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

أخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى إعادة الإدماج. نرحب بالتطورات الأخيرة، بما في ذلك شراء أراض لتخصيصها لمنطقتين إقليميتين سابقتين إضافيتين للتدريب وإعادة الإدماج، ونشجع الحكومة على توطيد تلك العملية والإسراع بها.

وكما ذكرنا من قبل، فإن هذه السنة حاسمة ليس فقط بالنسبة لعملية العدالة الانتقالية في كولومبيا، بل أيضا بالنسبة لعملية السلام الأوسع. وعندما يعقد المجلس جلسته الفصلية المقبلة، ستحل علينا تقريبا الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق السلام. وستكون تلك مناسبة يحتفل فيها المجتمع الدولي مع كولومبيا بالتقدم الكبير الذي أُحرز حتى الآن، مع التأمل في التحديات المتبقية التي يتعين التغلب عليها لضمان إحلال سلام مستدام. لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا وتواصل السير على ذلك الطريق.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لعمل موظفي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كذلك أقدر الإحاطة التي قدمتها السيدة ميليسا هيريرا، التي بفضل خبرتها وعملها بوصفها مناصرة لحقوق الإنسان، ومؤسسة ومديرة منظمة فيفا لا فيدا، أبرزت خطة الشباب والسلام والأمن بعد عام تقريبا من اتخاذ القرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠). وأرحب بحرارة أيضا بنائبة رئيس كولومبيا ووزيرة خارجيتها، السيدة مارتا لوسيا راميرس، التي يشهد حضورها على التزام بلدها وحكومتها بعملية السلام التي يدعمها مجلس الأمن.

مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، فإن معالم هامة أبرزت عملية معقدة ومؤلمة أحيانا، نظرا لطبيعتها. وتضمنت إحدى الخطوات الهامة اعتراف القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بسياسة الاختطاف ومسؤوليتهم عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

نلاحظ أنهم طلبوا الصفح والتزموا بتحديد مكان رفات ضحايا الاختطاف الذين قتلوا أو ماتوا أثناء حرمانهم من حريتهم. ونقر بأن قرار الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام خطوة هامة نحو إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والمصالحة، بما يتماشى مع حقوق الضحايا. ويمكن أن تكون تلك العملية بالفعل نموذجا لما يمكن تحقيقه في عمليات السلام والعدالة المقبلة على الصعيد الدولي.

إن العدد الكبير من المشردين نتيجة أعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة، من بين أسباب أخرى، مدعاة للقلق. وفي هذا الصدد، نعترف بالخطوات التي اتخذتها حكومة كولومبيا وندعو إلى تنفيذ السياسات العامة المناسبة لحماية السكان، بمن فيهم المقاتلون السابقون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وعلى رأسهم الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

نعترف بجهود حكومة كولومبيا وحزب كومونس من أجل الاستمرار في اتباع خارطة الطريق المتفق عليها بين الرئيس دوكي ماركيس ورئيس الحزب، ونؤيد الاقتراح المتعلق بإجراء تقييم لتنفيذ اتفاق السلام عشية الذكرى السنوية الخامسة له.

إن المكسيك، بصفتها الرئيسة المشاركة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ترحب بالعمل الذي قام به في الأشهر الأخيرة الفريق العامل المعني بنوع الجنس التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بوضع خطط عمل محلية لتنفيذ الإجراءات الخاصة بنوع الجنس التي تتخذها السياسة الوطنية لإعادة الإدماج. ومن الحكمة العمل من المستوى المحلي للنهوض بهذه الخطة.

مع تقدم عمل السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام، يجب بمزيد من العمق دراسة أثر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ويجب تعزيز النهج الجنساني في التحقيقات. مرة أخرى، فإن تجربة ميليسا هيريرا مثال على قوة وشجاعة الشابات الكولومبيات، اللائي لولاهن لما كانت هناك أي عملية سلام أو مصالحة كاملة.

من المهم أيضا الاعتراف بالخطوات المتخذة نحو إجراء أول انتخابات لمجالس الشباب البلدية، فضلا عن اعتماد مشروع قانون بإنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة من أجل السلام، وبالقاعدة التي تنص على أن المقاعد الإضافية الـ ١٦ في مجلس النواب ستكون مفتوحة لفترات الكونغرس المقبلة.

من الواضح أنه لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق باستبدال المحاصيل غير المشروعة، ولكن لا يمكن إنكار مشاركة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ولا بد من بذل جهود إضافية لتأمين التمويل لدعم تلك الأسر. وإيجاد حلول قابلة للتطبيق، على أساس الاستبدال الطوعي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي، مما يعني مضاعفة العمل مع المجتمعات المحلية

وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2021/603) على النحو الأنسب، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بالاضطرابات الاجتماعية والاستقطاب، نتيجة للاحتجاجات في كولومبيا وحالات العنف المؤسفة التي أدت إلى خسائر في الأرواح، وهو أمر يستحق الشجب دائما. وبينما نكرر دعوتنا إلى الحوار والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، نرحب بالمساعي الحميدة لبعثة التحقق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، ينبغي الافتراض بأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا وعواقب عقود من الصراع لا تسمح بعد بتحقيق نتائج مرضية تماما، مما يؤدي إلى استياء مفهوم من جانب الأطراف. ومع ذلك فهناك أسباب واضحة للتشبث بالأمل في أن تصبح كولومبيا مثالا ممتازا للسلام والمصالحة. والمكسيك تقف إلى جانب هذه الدولة الشقيقة وهي تشق طريقها، وتكرر دعمها وتضامنها.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لامتياز لي أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣ + ١).

وأبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو، والسيدة ميليسا هيريرا مؤسِّسة ومديرة مؤسَّسة أمريكا اللاتينية فيفا لا فيدا (Viva la Vida)، على إحاطتيهما. وقد أحطنا علما بتوصيات السيدة هيريرا.

وتؤكد مجموعة ٣ + ١ من جديد دعمها الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق، وترحب بمشاركة معالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

إن الاضطرابات الاجتماعية غير المسبوقة التي شهدتها كولومبيا، وما صحبها من أعمال عنف في الأشهر الأخيرة هي من بواعث القلق الشديد. ونشجب عمليات القتل والاختفاء التي لا مسوغ لها لعدد من الأشخاص، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وتدل تلك الصعوبات على الأهمية القصوى للتصدي بشكل مباشر للأسباب الكامنة وراء النزاع، بما في ذلك عدم المساواة.

وتلاحظ مجموعة ٣+١ أوجه التقدم والانتكاسات التي حدثت في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، على

النحو الذي أشار إليه الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2021/603). ونرحب بالتقدم المحرز ونشجع على بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات المتبقية.

ومقتل ٢٧٧ من المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) منذ توقيع اتفاق السلام، والقرار الذي اتخذه محامو الدفاع عن المقاتلين السابقين بمتابعة الإجراءات القانونية سعيا للحصول على ضمانات بالحماية، يؤكدان خطورة الحالة الأمنية التي لا تزال مثار قلق عميق. ومن الواضح أنه يجب تحقيق زخم أكبر في تعزيز الجهاز الأمني للدولة سعيا لكبح العنف الذي لا هوادة فيه، ولا سيما العنف ضد الجماعات التي أصبحت الأكثر هشاشة، بمن في ذلك المقاتلون السابقون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، والكولومبيون من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين، والقادة الاجتماعيون وقادة حقوق الإنسان والقيادات النسائية.

ونؤكد من جديد تقديرنا لاعتماد المبادئ التوجيهية للسياسات العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية، ونحث على تنفيذها تنفيذا كاملا. غير أننا نلاحظ تباين الآراء بشأن الخطة الاستراتيجية لأمن وحماية المقاتلين السابقين عقب اعتمادها، ونشجع جميع الأطراف على تسوية تلك الخلافات عن طريق الحوار. وكذلك نحث السلطات الكولومبية على المساهمة بمزيد من الموارد لتنفيذ برامج الأمن والحماية الشاملة، ونجدد دعوتنا لعقد اجتماعات منتظمة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية.

والركيزتان الأساسيتان لمجلس الأمن – السلام والأمن – مترابطتان مع مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، نحث السلطات على المضي قدما في التحقيقات والتصدي للإفلات من العقاب في حالات انتهاكات حقوق الإنسان حتى تتم محاسبة الجناة.

ولا تزال العدالة الانتقالية حجر الزاوية في عمليات السلام. وتعرب مجموعة ٣ +١ عن رضاها بالتقدم المستمر في تنفيذ النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ونعرب عن ارتياحنا للعمل الذي تقوم به لجنة تقصي الحقائق والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بما في ذلك الجهود المبذولة بشأن القضية رقم ١ والعمل الجاري بشأن القضية رقم ٣. إن الاعتراف بالمسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة على مر السنين شرط أساسي في كفالة العدالة والمصالحة والسلام المستدام للضحايا.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، تجدد مجموعة ٣+١ دعوتها إلى تعزيز التدابير الرامية إلى تيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع الكولومبي على النحو المناسب، بما في ذلك إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية بصورة ملائمة. وتشجعنا التطورات الإيجابية التي أبلغ عنها الأمين العام بشأن البرامج الإنمائية التي تركز على الأراضي، ولكننا نلاحظ عدم إحراز التقدم في مسألة إتاحة الأراضي خارج المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج.

وندعو السلطات إلى حل الخلافات المحيطة بالتنفيذ الكامل للفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، فضلا عن الخلافات بشأن النظام الوطني لإعادة الإدماج. وهذه الجهود، إلى جانب الجهود المعززة الرامية إلى إعادة الإدماج المستدام لجميع المقاتلين السابقين، ستحدد في نهاية المطاف استدامة السلام في كولومبيا على المدى الطويل. ونكرر أيضا دعوتنا للطرفين إلى الاستفادة من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحل خلافاتهما.

وتولي مجموعة ٣+١ أهمية كبرى للفصل المتعلق بالشؤون العرقية من اتفاق السلام النهائي. ومن المحبط أننا لم نشهد اتخاذ أي إجراء بشأن ذلك الفصل المهم، على الرغم من التوصيات المقدمة من خلال المنتدى الرفيع المستوى للشعوب الإثنية بمعالجة القضايا التي يواجهها المقاتلون السابقون من الشعوب الأصلية أو من أصل إفريقي – كولومبي. ونناشد السلطات المضي قدما في تنفيذ ذلك الفصل. وكذلك نؤكد من جديد الحاجة إلى تقديم معلومات مستكلمة بانتظام عن التقدم المحرز في التنفيذ.

وأخيرا، نعترف بجهود مختلف أصحاب المصلحة لتشجيع الحكومة وجيش التحرير الوطني على الدخول في حوار. ونأمل أن يستجيب الطرفان لتلك الدعوات. ونؤكد مجددا دعمنا لجميع الجهود

البناءة الرامية إلى توطيد عملية السلام. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لبدء عملية السلام، ندعو الطرفين إلى المضي قدما في تنفيذها بالكامل من أجل جني ثمار السلام وكفالة الاستقرار والازدهار للأمة الكولومبية.

وتؤكد تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر من جديد دعمنا الكامل لعملية السلام الكولومبية، ونؤكد الأهمية القصوى للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي. ولا يسع الكولومبيين، وشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجتمع الدولي، السماح بانتكاس عملية السلام.

السيد فان (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نود أن نرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، في جلسة اليوم.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة هيريرا على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

ومن المشجع أن نشهد تقدما إيجابيا وملحوظا في كولومبيا منذ إبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في عام ٢٠١٦. وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتيسير التطورات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء إصلاح ريفي شامل. وكذلك تم توسيع نطاق عملية إعادة الإدماج على جميع المستويات. بيد أننا نظل قلقين إزاء عدم تنفيذ أحكام الاتفاق بالكامل. ونتيجة لذلك، فإن عملية إعادة الإدماج، كغيرها من العمليات، لا تزال تواجه تحديات متعددة. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، تكتسي الإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية وتصميمها على تنفيذ الخطوات التالية لاتفاق السلام النهائي أهمية بالغة بالنسبة لكولومبيا في سبيلها للمضي قُدما.

وفي ذلك الصدد، نشيد بقرار حكومة كولومبيا وحزب كومونيس بإجراء تقييم مشترك لخريطة الطريق بغية دعم مشاركة المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج. ونقدر أيضا التزامات الحكومة الأخرى نحو تعزيز عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك توفير الحماية والأمن للمقاتلين السابقين. ونتطلع إلى أن نرى المجلس الوطني لإعادة الإدماج، إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، يضطلعون بدور أكثر فعالية في دعم الآليات المالية والتوصية بالمبادرات المناسبة لمساعدة المقاتلين السابقين في تحقيق الاستقرار في حياتهم.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الانخراط في حوار بنَّاء على الصعيدين السياسي والتقني، ولا سيما من خلال الآليات التي ينص عليها الاتفاق، بغية تحقيق المصالحة والتضامن والتقدم للجميع. وبينما تحظى الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج بتقدير كبير، فإن من المهم بمكان أيضا ملاحظة أن هذه العملية طويلة الأجل وتتطلب الصبر وتستلزم اتخاذ خطوات عملية.

ثانيا، نتشاطر الشواغل المعرب عنها في التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/603) بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم والبرامج المتصلة بالسلام في كولومبيا، ولا سيما المظاهرات في جميع أنحاء البلد وما يرتبط بها من عنف.

ونتطلع إلى استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة والأحزاب السياسية الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وعدم المساواة والأمن والمسائل الاقتصادية. ونؤيد أيضا الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة وشركاؤها فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب ودعم أدوارهم في تلك العملية.

ثالثا، نشعر بالقلق مجددا إزاء أعمال العنف واستمرار عمليات قتل القيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين. وفي الوقت نفسه، ندين الاعتداء غير المقبول الذي وقع مؤخرا في ٢٥ حزيران/يونيه على طائرة هليكوبتر كان على متنها رئيس كولومبيا. وندين جميع أشكال العنف والاعتداءات ونحث جميع الجماعات المعنية على الوقف الفوري لهذه الأعمال المروعة. ويجب تقديم الجناة للعدالة.

وندعو الأطراف المعنية إلى تنفيذ التدابير اللازمة والاستفادة الكاملة من آلية الضمانات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام لحماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، من المهم أيضا مضاعفة الجهود لكفالة الأمن وتحقيق التنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من خلال اتخاذ تدابير عملية. فتحقيق الرفاه في تلك المجتمعات المحلية هو السبيل لإثبات قيمة السلام وإعادة الإدماج والحفاظ عليهما.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا القوي لعملية السلام والأمن والمصالحة الوطنية والوحدة والتنمية في كولومبيا، فضلا عن دور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في تحقيق تلك الغاية

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته المفيدة جدا، وبطبيعة الحال، على العمل الرائع الذي يضطلع به هو وفريقه في كولومبيا. وأود أيضا أن أرحب بحرارة بميليسا هيريرا لمشاطرة تجربتها في جلسة اليوم وتوصياتها القيمة.

إن مسألة المرأة والسلام والأمن أولوية قصوى بالنسبة للنرويج ومجال نتعاون فيه تعاونا وثيقا مع الحكومة الكولومبية، تترأسه نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية مارتا لوسيا راميرس شخصيا. وأرحب بها ترحيبا حارا وأشكرها على تخصيص بعض من وقتها لحضور مجلس الأمن اليوم.

وأود أن أبدأ بالاعتراف بالالتزام القوي الذي تبديه الأطراف تجاه مواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، حتى في خضم الظروف الصعبة والاضطرابات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن التقارير التي تفيد بوفاة ٥٦ شخصا وأن أكثر من ٩٠ شخصا لا يزالوا في عداد المفقودين تبعث على القلق العميق. وردا على ذلك، أكد المجتمع الدولي وجوب احترام حقوق الإنسان والاحتجاجات السلمية، وأدان أي استخدام غير متناسب للقوة، ودعا جميع الأطراف الفاعلة إلى حل الخلافات من خلال الحوار. ونردد تلك الدعوات في هذه الجلسة اليوم.

وسعيا لوضع حد لدورة العنف، من الأهمية بمكان التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها ومساءلة المسؤولين عنها. ويشمل ذلك بالطبع المسؤولين عن الهجوم على طائرة الهليكوبتر الرئاسية في ٢٥ حزيران/يونيه.

ويساورنا القلق منذ أن اجتمع مجلس الأمن آخر مرة (انظر S/2021/401) لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي، فقد سمعنا تقارير تفيد بمقتل ١٥ آخرين من المقاتلين السابقين، وزيادة تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستغلالهم، فضلا عن تلقي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقارير عن ٤٩ عملية قتل إضافية لقيادات اجتماعية ومدافعين عن حقوق الإنسان.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء ارتفاع مستوى الوصم الذي تتعرض له المقاتلات السابقات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي ينخرطن في العمل السياسي. ويشمل ذلك تقارير عن أعمال عنف جنسي وجنساني. وينبغي أن تشكّل الأحداث الأخيرة مصدر تشجيع قوي للأطراف لعكس اتجاه تلك التطورات المثيرة للقلق وتنفيذ كامل الأحكام الواردة في اتفاق السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالضمانات الأمنية وتعزيز المشاركة السياسية وجميع الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية، على نحو يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في عملية السلام، فضلا عن المشاركة النشطة والهادفة للأقليات العرقية والشباب. ويجب أيضا تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. فلا شك أن الغرض من اتفاق السلام ذاته هو كفالة الاستعاضة عن العنف بالمشاركة السياسية. ويوفر الفصل الثاني من الاتفاق مجموعة من الأدوات لتعزيز الديمقراطية في كولومبيا وضمان المشاركة في ممارسة السياسة.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، ترحب النرويج بالتقدم الذي أحرزه النظام المتكامل للعدالة الانتقالية. وتوفر لجنة تقصي الحقائق حيزا لا يُقدر بثمن لقول الحقيقة ومواجهة الجناة بالضحايا. ونحث جميع الجهات الفاعلة على الاستفادة الكاملة من اللجنة.

ومن المهم إبراز أهمية تحمل القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (FARC-EP) المسؤولية في

القضية ١ للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام فيما يتعلق بأخذ الرهائن وحالات جسيمة من الحرمان من الحرية. وهذا حدث تاريخي – فمن غير المسبوق أن يتحمل قادة جماعة حرب عصابات سابقة المسؤولية عن جرائم مرتكبة ضد الإنسانية وجرائم حرب. وينبغي أن يشكّل هذا مثالا يحتذى به في القضايا المستقبلية بصفته خطوة نحو تحقيق المساءلة والعدالة – سواء للأطراف أو الجهاز القضائي الخاص نفسه – سعيا لإنصاف الضحايا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نأخذ على محمل الجد التقارير التي تفيد بأن الضحايا والجناة المزعومين، بمن فيهم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وقوات الأمن العام، لا يشعرون بأنهم يستطيعون الإسهام في نظام العدالة الانتقالية من دون المخاطرة بحياتهم. ولكفالة مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وتلبية مطالب الضحايا، من الضروري أن تحمي السلطات من يمثلون أمام المحكمة.

وختاما، أود أن أؤكد أن الأحداث الأخيرة في كولومبيا أظهرت هشاشة السلام وأهمية استمرار الحوار لحل الخلافات السياسية. ونشجع الأطراف وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معا من أجل تحقيق سلام دائم. ونؤكد أن النرويج ستظل ملتزمة بدعم كولومبيا في تلك الجهود.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إطلاعنا على آخر التطورات التي حدثت في الأشهر الثلاثة الماضية بشأن عملية السلام وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الرامية لتنفيذ ولايتها. وأرحب ترحيبا خاصا بحضور معالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، في جلسة اليوم، كما أشكر أيضا السيدة ميليسا هيريرا على إحاطتها.

وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تجسد قدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير إيجابي في الجوانب الأمنية والإنمائية في بيئات ما بعد النزاع. فقد ساعدت وعززت جهود السلطات الوطنية للجمع بين المجتمعات المحلية والمؤسسات للنهوض بالسلام والتنمية وسيادة القانون، ولا سيما في المناطق المتضررة بالنزاع تاريخيا. ونكرر تأكيد دعمنا للبعثة والممثل الخاص للأمين العام.

وننضم إلى الآخرين في إدانة الهجوم الذي استهدف الطائرة المروحية للرئيس الكولومبي في شمال شرق البلد في ٢٥ حزيران/يونيه.

وتشهد كولومبيا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. واليوم، تتعمق الديمقراطية في كولومبيا من خلال زيادة المشاركة السياسية. ونظام العدالة الانتقالية لضمان الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا يحرز تقدما، لا سيما في إطار الولاية القضائية الخاصة للسلام ولجنة الحقيقة. ولذلك، نشيد بجهود شعب وحكومة كولومبيا في تحقيق إنجازات السنوات الأربع الماضية.

وكان التقدم المحرز في الأشهر الثلاثة الأخيرة نحو تنفيذ الاتفاق النهائي إيجابيا على الرغم من التحديات المعقدة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا. وقد أكدت الإضرابات على الصعيد الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرة أخرى الحاجة إلى مشاركة أوسع بين جميع أصحاب المصلحة لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة منذ فترة طويلة والمسائل الأمنية واستبدال المحاصيل.

وبالنظر إلى الدورة الانتخابية المقبلة، سيكون من المهم التركيز على تنفيذ الأولويات الخمس التي اقترحها الأمين العام لتعزيز تنفيذ الاتفاق في عام ٢٠٢١. ويتعين على السلطات أيضا أن تتخذ تدابير لتوفير ضمانات لكفالة وجود مناخ سياسي شامل للجميع. وفي هذا السياق، لديّ الملاحظات التالية:

أولا، إن السياسة الوطنية لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة التي اعتمدت في آذار/مارس من هذا العام هي خطوة إيجابية لزيادة وجود مؤسسات الدولة، بما في ذلك نشر قوات الأمن. ونأمل أن توضع قريبا خارطة طريق لتنفيذ السياسة الوطنية. إن الوجود المتكامل والمعزز لسلطات الدولة في جميع أنحاء البلد أمر أساسي للسلام الدائم والمستمر.

ثانيا، إن الإصلاحات الريفية الجارية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم أولئك الموجودين خارج المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد، وتوفير الأراضي والتنفيذ الفعال لبرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، تحتاج إلى الحفاظ على الزخم. ومن المهم ضمان مشاركة الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين في أنشطة مدرة للدخل. وفي الآونة الأخيرة، فإن التقدم المحرز فيما يتعلق بتخصيص الأراضي للمقاتلين السابقين للقيام بأنشطة زراعية واجتثاث استخدام المحاصيل غير المشروعة، هي تطورات جديرة بالترحيب.

ثالثا، تعزيز حماية المقاتلين السابقين وأمنهم عنصر هام في عملية السلام. ومن شأن الحوار المنتظم بين المقاتلين السابقين وقوات الأمن العام، بما في ذلك في سياق الآلية الثلاثية للأمن والحماية، أن يساعد على توفير استجابات أكثر فعالية وفي الوقت المناسب لحل المشكلة. وينبغي اتخاذ تدابير مستدامة لضمان أمن القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما القيادات النسائية والزعماء من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

رابعا، تعزيز القدرة القضائية، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا من العنف، أمر هام أيضا. وينبغي تزويد وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النائب العام بالموارد اللازمة لتعزيز الحملة ضد الإفلات من العقاب. ويجب تشجيع عمل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية من أجل إحراز تقدم فعال في مسألة تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة.

خامسا، إن الشهادة الطوعية أمام لجنة الحقيقة التي تعترف بجرائم الماضي وتسعى إلى الصفح تطور جدير بالترحيب ويسهم إيجابيا في المصالحة الوطنية.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على العلاقة الخاصة التي تربط الهند بكولومبيا. في عام ٢٠١٩، احتفلت الهند وكولومبيا بالذكرى السنوية الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. لقد دخلنا الآن عقدا جديدا برؤية لزيادة تنويع وتعزيز علاقاتنا. وعلى مر السنين، توسعت العلاقة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وهو ما يتضح من نمو التجارة والاستثمارات من الهند وتزايد وجود الشركات الهندية في كولومبيا.

وهناك اهتمام متزايد بالهند بين الكولومبيين، بما في ذلك ثقافتها وتراثها. وقد ظهر ذلك مؤخرا في ٢١ حزيران/يونيه، عندما شارك الآلاف من الكولومبيين في احتفالات اليوم الدولي لليوغا. وبينما تمضي كولومبيا قدما في مسيرتها نحو السلام والتقدم والازدهار، ستواصل الهند، بوصفها صديقة كولومبيا وشريكتها العريقة، الوقوف تضامنا مع شعب كولومبيا وحكومتها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2021/603). ونرحب بنائبة رئيس كولومبيا ووزيرة الخارجية، السيدة مارتا لوسيا راميرس.

وللأسف، نرى مرة أخرى حالة متدهورة في البلد. ويرجع ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام النهائي.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الاحتجاجات الواسعة النطاق في البلد، التي لم تقتصر المشاركة فيها على قوى المعارضة فحسب، بل شملت أيضا عددا غير مسبوق من الشباب، فضلا عن منظمات حقوق الإنسان التي تمثل السكان الأصليين والنساء. والسبب في هذه الاحتجاجات، كما نرى من التقرير، هو السياسة الأمنية، وإعادة إدماج المشاركين في عملية السلام، والتعليم والإصلاحات الزراعية – وبعبارة أخرى، المجالات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. ويساورنا القلق لأن ٥٤ مدنيا واثنين من ضباط الشرطة قد سقطوا ضحايا للاشتباكات. ونحث السلطات الكولومبية على أن تكون أكثر مهنية وأن تكفل عدم استخدام القوة على نحو غير متناسب.

ونؤيد المجالات الخمسة التي خصصها الأمين العام في تقريره الأخير كأولويات للحكومة الكولومبية، ولا سيما أمن السكان، وإعادة

إدماج المشاركين في عملية السلام، ووجود الدولة في المناطق الريفية، والحوار فيما بين الكولومبيين والمصالحة الدائمة. وللأسف، لا يلاحظ التقرير أي تقدم جدي بشأن أي من هذه النقاط. علاوة على ذلك، وفي بداية الفترة الانتخابية التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٢، ليس هناك الكثير مما يبعث على الأمل في إحراز تقدم كبير في المستقبل القريب.

وبطبيعة الحال، لا تزال هناك مشكلة خطيرة، وهي سلامة المدنيين وأمنهم. وأدى القتال بين الجماعات من أجل النفوذ الإقليمي خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى تشريد ٥٠٠ ٧ شخص آخرين داخليا وإلى وفاة ١٥ مشاركا إضافيا في عملية السلام و ٤٩ من المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، حدث خلال الأشهر الأخيرة تدهور كبير في الحالة في المناطق المتاخمة لفنزويلا. وبالنظر إلى ذلك، فإن السياسة التي لا طائل من ورائها المتمثلة في رفض الاتصالات مع كاراكاس حتى بشأن مسائل هامة مثل مراقبة الحدود لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الأمنية الصعبة.

ولا توجد أسباب كثيرة للتفاؤل في بيانات التقرير بشأن المشاكل المستمرة المتعلقة بالإصلاح الزراعي، واسترداد الأراضي، واستبدال المحاصيل. وأكدت المجتمعات المحلية أنها لم تحصل إلا على ٣,٥ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الموعودة لتلبية الاحتياجات الزراعية. ولم يحصل أكثر من ٧ في المائة من الأسر التي التزمت بحسن نية بتدمير محاصيل المخدرات على التعويض المنصوص عليه في الاتفاق النهائي.

وعلى الرغم من التخفيضات في مساحة مزارع المخدرات، يتزايد إنتاج الكوكايين سنويا. وهذا ما تؤكده ملاحظات كيانات الأمم المتحدة. ونعلم جميعا أن النمو في إنتاج المخدرات يؤدي حتما إلى زيادة العنف والفساد.

وفيما يتعلق بعمل العدالة الانتقالية، من المؤسف أنه في حين أن القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية يدلون بشهاداتهم في الولاية القضائية الخاصة للسلام، لم ترد بعد أي تقارير عن شهادات مماثلة قدمها ممثلو الحكومة. ولا يمكن إلا أن يثير ذلك تساؤلات عما إذا كان من الممكن تحقيق توازن في إثبات الحقيقة والعدالة، خاصة وأننا نتحدث عن المسؤولية عن قتل المدنيين وعمليات القتل الأخرى خارج نطاق القضاء.

وكثيرا ما استرعينا الانتباه إلى أن السلام الشامل لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة جميع الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لطائفة كاملة من وجهات النظر. وفي هذا السياق، يثلج الصدر أن نسمع عن إقامة أول اتصالات منذ وقت طويل بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة وممثلي جيش التحرير الوطني. ونأمل أن تتمكن الأطراف الكولومبية من العودة إلى مفاوضات المصالحة الشاملة.

وفي القريب العاجل، سيحتفل الكولومبيون، إلى جانب العالم بأسره، بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام النهائي التاريخي، الذي لم يجسد رغبة الكولومبيين في المصالحة ومسؤوليتهم الوطنية عن مستقبل بلدهم فحسب، بل يجسد أيضا ضمان تمتع عملية السلام بدعم مجلس الأمن والأمين العام والدول الضامنة. إن تأييد المجتمع الدولي للاتفاق يظهر نوعا من التصويت على الثقة في شعب كولومبيا، على أساس أن أحكام الوثيقة ستُدعم بلا تهاون.

ونتمنى مخلصين لجميع الكولومبيين السلام. ولكن من المهم أن نتذكر أن السلام ليس إعلانا طوعيا من جانب واحد، بل إنه مهمة مضنية وعملية مستمرة تقوم على الحوار المتواصل لمراعاة جميع الآراء.

ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في البلد والجهود الشخصية للممثل الخاص للأمين العام في تعزيز بناء السلام في كولومبيا. ونحن على ثقة بأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام سيظل أولوية قصوى، فضلا عن الالتزامات بموجب الاتفاق النهائي.

إن روسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، على استعداد لمواصلة دعم عملية السلام الكولومبية حتى تكفل استدامتها وعدم الرجعة عنها.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الشاملة الوافية. وأشكر السيدة هيريرا أيضا

على كلماتها الهامة. وأود أيضا أن أرحب بحرارة بنائبة الرئيس لوسيا راميرس في قاعة المجلس، وأن أهنئها على تعيينها وزيرة للخارجية. إن وجودها دليل واضح على الأهمية التي توليها الحكومة الكولومبية للتعاون مع المجلس.

ومن المهم أن نشيد بالتقدم الحقيقي الذي أحرز في كولومبيا، وأن نحتفل به حقا. لكن وكما سمعنا، فإن البلد يواجه حاليا تحديات متعددة ومترابطة.

لقد شهدت الشهور التي تلت آخر جلسة لنا (S/2021/401) فترة تحول حقيقية نحو السلام والمصالحة في كولومبيا. وشهدنا من خلال العمل الحيوي الذي تؤديه محكمة السلام الخاصة، تعاونا حقيقيا من جانب الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية مع ضحايا النزاع والناجين بتقديم الاعتذارات وطلب الصفح.

ويجب أن نسلّم ونرحب أيضا بالمعلومات التي قدمها أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقون المتهمون إلى الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، وندعو الجميع إلى تقديم مزيد من المعلومات. ونأمل أن تؤدي تلك العملية إلى قفل ذلك الملف وتحقيق السلام لمئات الأسر في كولومبيا.

ونفكر أيضا في الإقرار التاريخي للجنة الحقيقة المعنية بمسؤولية الحكومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء المعروفة باسم "الإيجابيات الزائفة" التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين الكولومبيين. ونأمل أن يستمر ذلك خلال الفترة المتبقية من عمل اللجنة.

وربما تكون الاتهامات الأخيرة التي وجّهتها محكمة السلام الخاصة إلى القادة العسكريين السابقين في القضية رقم ٠٣ بداية للحظة فاصلة أخرى، على النحو الذي بيّنه الممثل الخاص للأمين العام. ونشاطر شعب كولومبيا الأمل في أن تركز استجابات جميع الأشخاص الذين تثبت إدانتهم على الضحايا على أساس من الاعتراف والاعتذار والعدالة.

ونشير بقلق بالغ إلى التهديدات التي يواجهها الأشخاص المتعاونون مع نظام العدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مخاطر العنف ضد أعضاء الأحزاب السياسية قبل فترة الانتخابات تثير القلق وينبغي التصدي لها. وندين بأشد العبارات أيضا انفجار السيارة المفخخة الذي وقع مؤخرا في كوكوتا وكذلك الهجوم الجبان على طائرة الهليكوبتر التي تقل الرئيس دوكي ماركيز.

وتعرب أيرلندا عن أسفها العميق لعمليات القتل الأخيرة التي راحت ضحيتها المحامية السيدة إسبرانزا نافاس والقائدة الاجتماعية السيدة ديرلي باسترانا يارا. وتدل وفاتهما العبثية على فقدان عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين والأطفال وقادة السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة في كولومبيا. وندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لحماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين مع الاعتراف بالتهديدات الخاصة التي تواجهها القيادات الاجتماعية النسائية والأطفال المعرضون لخطر التجنيد. لقد تكلمت السيدة هيريرا ببلاغة عن التهديدات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات. ويجب تقديم الجناة للعدالة. ويستحق شعب كولومبيا وضع حد للإفلات من العقاب.

لقد بيّنت الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات الواسعة النطاق التي حدثت مؤخرا التحديات الهيكلية الكبيرة التي لا يزال المجتمع يواجهها. لذلك أصبح الحوار الحقيقي والشامل أمرا حيويا الآن أكثر من أي وقت مضى. لقد هيأت سنوات السلام هذه طريقا للتعبير الديمقراطي. ونؤيد الحق في الاحتجاج السياسي السلمي لجميع المواطنين في كولومبيا. وندعو إلى تقديم مرتكبي جميع جرائم العنف المرتبطة بالاحتجاجات إلى العدالة.

ونلاحظ قيادة الشباب الكولومبي ومشاركته، على النحو الذي أكدته أيضا السيدة هيريرا. ونظرا لنشأتهم جنبا إلى جنب مع اتفاق السلام، فإنهم جيل تم الاستثمار فيه بكثافة لمستقبل كولومبيا. وينبغي اغتنام كل الفرص المتاحة لإشراك الشباب في صنع القرار. ونرحب بالتزام الرئيس دوكي ماركيز مؤخرا بتسهيل إجراء أول انتخابات لمجالس الشباب البلدية هذا الخريف.

ولا يزال سبيل المضي قدما يعتمد على التنفيذ الشامل الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب بتعاون

الأطراف مع لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، ونشجع على مواصلة الحوار البنّاء على المستويات المحلية والبلدية والوطنية، لا سيما في أحكامه الجنسانية والعرقية. ويتيح الحوار سبيلا إلى إيجاد حلول متفق عليها بصورة متبادلة للمشاكل المشتركة. ويتطلب بناء السلام التعاون النشط من قبل جميع أفراد المجتمع، والمشاركة المبنية على الثقة التي لا تنبع إلا من الحوار بروح من حسن النية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضور نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة خارجيتها السيدة مارتا لوسيا راميرس في جلسة اليوم، وتشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته. لقد استمعنا بعناية أيضا إلى بيان ممثلة المجتمع المدني.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة للتوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية وبدعم قوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، واصل اتفاق السلام إحراز تقدم في مختلف المجالات، بما في ذلك إحراز تقدم إيجابي في تنفيذه. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكولومبيا ولسلام المنطقة واستقرارها. وتعرب الصين عن سرورها لذلك بالطبع.

وفي الوقت نفسه يظل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام عملية طويلة الأجل. ولا مناص من أن تكون هناك بعض التعرجات والمنعطفات. وتدل الإضرابات والاحتجاجات التي يشهدها البلد عامة منذ نيسان/أبريل على أن الوضع في كولومبيا لا يزال مضطرباً وأن تنفيذ الاتفاق النهائي لا يزال مشكوكاً فيه. تؤيد الصين حكومة كولومبيا في مواصلة التنفيذ الفعال لاتفاق السلام وتعزيز الحوكمة الوطنية والحفاظ على الأمن والاستقرار وتنمية الاقتصاد بصورة فعالة، فضلا عن تحسين رفاه الشعب وحل الخلافات من خلال الحوار وتعزيز المصالحة الاجتماعية وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات العامة في العام المقبل بطريقة سلسة.

وتدعم الصين الحكومة الكولومبية في سعيها إلى التغلب على الصعوبات المتصلة بالجائحة وتنفيذ البرامج – وفقا لمتطلبات اتفاق السلام – مثل إشراك المقاتلين السابقين في المشاريع الإنتاجية واستبدال المحاصيل غير المشروعة والتعجيل بعملية إعادة إدماجهم. وتدعم الصين الحكومة الكولومبية في التعجيل بإصلاح الأراضي والتصدي للفقر والمظالم الاجتماعية والتخلف في المناطق الريفية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة، علاوة على تعزيز أسس تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وتدعم الصين الحكومة الكولومبية في تعزيز التدابير الأمنية واتخاذ إجراءات شاملة ضد الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة وتوفير ضمانات أمنية لتنفيذ اتفاق السلام. وندعم أيضا حكومة كولومبيا في تعزيز عمليات الانتشار الأمني في المناطق الشديدة الخطورة وتعزيز أمن الأفراد المسلحين السابقين. وتؤيد الصين المناقشات التي جرت بين الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة (Fuerza Alternativa Revolucionaria del Común) بشأن تنفيذ اتفاق السلام خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتأمل في أن يستفيد الطرفان منها لتعزيز الثقة في عملية السلام ودعمها.

وأخيرا، تعرب الصين عن تقديرها لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو. وتأمل أن تعمل البعثة بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتقديم المزيد من المساعدة، وأن تؤدي دورا أكبر في تنسيق استجابة حكومة كولومبيا للجائحة وتعزيز تنفيذ الاتفاق النهائي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والإسراع في تحسين سبل عيش الناس.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2021/603). ونعرب عن تقديرنا للدور الحيوي الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الاضطلاع به في دعم السلام في كولومبيا. ونشكر السيدة هيريرا على الإسهام برأيها ومنظورها في مجلس الأمن اليوم. كما نعرب عن خالص ترحيبنا بنائبة رئيس كولومبيا ووزيرة الخارجية، السيدة لوسيا راميريس، في هذه الجلسة. ونشكر حكومة كولومبيا على التزامها المستمر بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

على نحو ما يعلم الجميع، وكما نقل الرئيس بايدن في اتصاله الهاتفي بالرئيس دوكي، شعرنا بالجزع بعد ذلك بوقت قصير عندما سمعنا بالهجوم الذي وقع في ٢٥ حزيران/يونيه على الطائرة الهليكوبتر الخاصة بالرئيس دوكي، وشعرنا بالارتياح لعدم إصابة أي من ركابها بأذى. ونود أيضا أن نقر بالعمل الشاق الذي تضطلع به الحكومة الكولومبية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تبرعت الولايات المتحدة مؤخرا بـ ٢,٥ مليون جرعة لقاح لكولومبيا، بينما يتعافى سكان البلد من الجائحة المروعة وكجزء من جهودنا لتوسيع نطاق الحصول على اللقاحات في جميع أنحاء العالم. وسيتيح ذلك لحكومة كولومبيا توفير اللقاحات لبعض المجتمعات المحلية النائية والأكثر ضعفا في البلد.

كما نرحب بالحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس دوكي لمعالجة الاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء كولومبيا. ونؤكد من جديد دعمنا لحقوق المحتجين السلميين، ونشدد على وجوب إخضاع المسؤولين عن إنفاذ القانون لأعلى معايير المساءلة، وندين أعمال العنف الوحشية والتخريب وحواجز الطرق التي أعاقت إيصال الغذاء والدواء.

خلال الأشهر القليلة الماضية، خطا نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا خطوات هائلة، لا سيما مع اعتراف القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في نيسان/أبريل بوجود سياسة اختطاف داخل الجماعة واعترافهم بالمسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وتلك خطوة هامة لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والمصالحة، فضلا عن الوفاء بحقوق الضحايا. كما أنه دليل هام على التزام أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بالاتفاق النهائي. ونقر أيضا بالتقدم الذي أحرزه نظام العدالة الانتقالية في تحديد هوية أفراد قوات أمن الدولة الذين أصدروا أوامر أو شاركوا في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، ومحاسبتهم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإننا نراقب عن كثب زيادة العنف في المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي سابقا، ولا سيما ضد المقاتلين السابقين في تلك القوات والقادة الاجتماعيين، وهي مشكلة مستمرة منذ توقيع الاتفاق النهائي. ونقر بإعلان المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج اعتماد الخطة الاستراتيجية لأمن المقاتلين السابقين وحمايتهم، ولكننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بمقتل ٧١ من قادة حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين في كولومبيا منذ بداية هذا العام. ولا يزال ضمان اتخاذ تدابير للحفاظ على أمن قادة الحركات الاجتماعية والسياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، والمقاتلين السابقين عنصرا حاسما في الاتفاق النهائي.

كما نشعر بالقلق إزاء نمو زراعة الكوكا وإنتاجها في كولومبيا، على نحو ما ورد في دراسة أجراها مؤخرا المكتب المعني بالسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات في البيت الأبيض. ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة للتصدي للمشكلة على نحو مستدام هي الجمع بين جهود إنفاذ القانون ووضع برنامج قوي للتنمية الريفية وبرامج مصممة لتحفيز النشاط الاقتصادي القانوني. ونقر بأن الجهود التي بذلتها كولومبيا في العام الماضي قد تعرضت للعرقلة إلى حد كبير بسبب انتشار كوفيد-١٩ ونأمل أن تكثف الحكومة جهودها لمساعدة المزارعين الريفيين في عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من تلك التحديات المستمرة، نعتقد أن كولومبيا لا تزال على الطريق نحو نسج قصة نجاح عظيمة وتقديم نموذج للبلدان التي تسعى إلى إيجاد مخرج من النزاع المتجذر. والعمل الذي قامت به الحكومة الكولومبية وبعثة التحقق على مدى السنوات الأربع الماضية عمل مثير للإعجاب، وقد استفاد منه الكولومبيون في جميع مناحي الحياة استفادة كبيرة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة ميليسا هيريرا، مؤسسة ومديرة مؤسسة الأميركيون اللاتينيون فيفا لا فيدا، على إحاطتيهما اليوم. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا القوي لعمل بعثة

الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونعرب عن خالص ترحيبنا بمعالي السيدة مارتا لوسيا راميريس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا.

إن الحالة في كولومبيا تبعث على القلق. وينبغي معالجة الاضطرابات الاجتماعية في كولومبيا والاستقطاب في المجتمع. وقد أظهرت التطورات الأخيرة الحاجة الملحة إلى التغلب على الأزمة. ومن المهم تجنب حدوث أي تصعيد آخر للعنف. ونشجع جميع الأطراف على تنحية خلافاتها جانبا ومواصلة السعي للتوصل إلى حل من خلال الحوار السلمي. ومن المهم تعزيز الضمانات الأمنية والإصلاحات الهيكلية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لإبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونسلم بجميع التطورات الإيجابية والجهود المبذولة حتى الآن من أجل تحقيق سلام مستدام. ونرحب بالتطورات المتعلقة بقرار إنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام. وثمة عنصر هام آخر من عناصر المصالحة في المجتمع وهو العدالة الانتقالية. ونعرب عن تقديرنا لما تقوم به جميع آليات العدالة الانتقالية من عمل، ولا سيما الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي تؤدي دورا هاما في ضمان حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويضات.

ولا تزال الحالة الأمنية تمثل التحدي الرئيسي. ويساورنا القلق إزاء استمرار عمليات القتل التي تعرض لها المقاتلون السابقون، والقادة الاجتماعيون وقادة الشعوب الأصلية، والمدافعون عن حقوق الإنسان. إن مكافحة الإفلات من العقاب هي أساس وقف العنف. ومن الضروري تقديم الجناة إلى العدالة وكفالة أمن جميع مناطق البلد والفئات الاجتماعية الضعيفة. وإن محدودية وجود الدولة والفقر والجماعات المسلحة غير المشروعة هي الأسباب الرئيسية للعنف وينبغي معالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم عقد اجتماع للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لوضع خريطة طريق واضحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسة العامة.

وعلاوة على ذلك، فقد وصلت الموجة الثالثة من جائحة مرض فيروس كورونا بالفعل إلى كولومبيا، مما تسبب في تدهور الحالة الصحية. ونشجع الحكومة على مواصلة المضي قدما في استراتيجية التطعيم.

وأخيرا، لا نزال نأمل في إحراز تقدم مجد على الرغم من التحديات الهائلة الحالية. وتؤيد إستونيا بقوة الالتزام المستمر بتنفيذ الاتفاق النهائي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثل فرنسا.

أرحب مرة أخرى بالسيدة مارتا لوسيا راميريس، نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة الخارجية. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة ميليسا هيريرا على إحاطتيهما.

سنحتفل في خريف هذا العام، بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأود أن أشيد بالجهود التي بذلتها كولومبيا حكومة وشعبا منذ عام ٢٠١٦ لتنفيذ ذلك الاتفاق التاريخي. لقد شهدت كولومبيا خلال الأسابيع القليلة الماضية حركة اجتماعية غير مسبوقة. وسنواصل الدعوة إلى الحوار. إن اتفاق السلام يوفر الإطار للتوصل لتسوية عن طريق التفاوض، وأثني على المتابعة الواعية من جانب رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

لقد تضررت كولومبيا بشدة من الموجة الأخيرة لجائحة مرض فيروس كورونا.

تزداد الحالة الأمنية سوءا في عدة مناطق من البلد، حيث تُرتكب جرائم عديدة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين. ونحن نعلم أن الحل يكمن في تعزيز وجود الدولة في تلك المناطق النائية. ويجب أن تكون اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية قادرة على اقتراح تدابير ملموسة لتلك المناطق الهشة.

في الأشهر الأخيرة، اتخذت خطوات حاسمة في مجال العدالة الانتقالية. وترحب فرنسا بقبول القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي تحمل مسؤولياتهم. ويبرهن تعاونهم على أن النظام يعمل. وتمثل لائحة الاتهام الصادرة عن السلطة القضائية

الخاصة من أجل السلام فيما يسمى بقضايا الإيجابيات الزائفة خطوة أخرى إلى الأمام. ونأمل أن يعترف الأفراد المتهمون أيضا بمسؤوليتهم. وأخيرا، من المهم أن تعمل جميع أطراف النزاع مع لجنة الحقيقة، كما فعلت مؤخرا إنغريد بيتانكورت والذين خطفوها. ونود أن نبرز العمل الذي تضطلع به اللجنة التي ستنشر تقريرها في تشرين الثاني/نوفمبر، مما يمثل خطوة تاريخية أخرى في عملية كشف الحقيقة.

يجب أن يُفْهم اتفاق السلام برمته. ولا يمكن أن يؤتي ثماره على نحو دائم إلا إذا نفذ بالكامل. فعلى سبيل المثال، يجب إحراز مزيد من التقدم في مجالات الإصلاح الريفي، والحصول على الأراضي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، والمشاركة السياسية. وتحقيق السلام، يقتضي تضييق الفجوة بين الأقاليم وتوفير فرص اجتماعية واقتصادية عادلة للجميع.

إن بناء السلام طريق شاق. لقد صمد اتفاق السلام أمام العديد من التحديات. ويجب أن يكون تنفيذه واقعا ملموسا لا رجعة فيه. وبوسعكم أن تطمئنوا إلى أن فرنسا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، ستواصل دعم جميع العاملين في كولومبيا يوميا لتحقيق السلام.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

السيدة لوسيا راميرس (كولومبيا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أنقل تحيات الرئيس إيفان دوكي ماركيس وجمهورية كولومبيا إلى أعضاء مجلس الأمن.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وعلى قيادتكم للمجلس.

(تكلمت بالإسبانية)

أود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم الدؤوب بالحالة في كولومبيا وعلى بياناتهم. وسأرد عليها بعد الانتهاء مباشرة من تلاوة النص الذي أحضرته معي اليوم.

أولا، أود أن أشكر فرنسا على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لي للمشاركة بصفتي المزدوجة، نائبة للرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا. وأشكر الأمين العام أيضا على تقريره (S/2021/603) والتزامه تجاه بلدنا، وأشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته.

إن حكومة كولومبيا، بقيادة الرئيس إيفان دوكي، تريد سلاما حقيقيا ودائما. وقد ركزنا جهودنا على ذلك الهدف طوال السنوات الثلاث الماضية. ولم ننفذ سياسة السلام بصورة شرعية فحسب، بل نعود حاليا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان قبل الجائحة بنسبة تزيد على ٤ في المائة، وذلك تحديدا بهدف إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية والحضرية لجميع الكولومبيين. ونعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لسد الثغرات الاجتماعية والمساعدة على تعزيز السلام الحقيقي والدائم في بلدنا.

لقد واجهت حكومتنا تحديات يعرفها جميع الأعضاء. والتغلب على تلك التحديات يتطلب تغييرات هيكلية. وللأسف، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الكولومبي، فإن الاتجار بالمخدرات، الذي لم يتم التطرق إليه في جلسة اليوم، إلا بقدر ضئيل، لا يزال يشكل تحديا. ونأمل أن يسير الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بخطى حثيثة وعلى نحو أوسع في الوفاء بالتزامات واضحة وحقيقية لإنهاء الاتجار بالمخدرات في بلدنا، بما في ذلك، في جملة أمور، تحديد طرق الاتجار بالمخدرات، والحلفاء الدوليين في الأعمال التجارية، والأساليب التي يستخدمها المعروفون باسم المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية في نقل المخدرات. وهذا هو السبب الرئيسي لقتل هذا العدد الكبير من القادة المدافعين عن حقوق الإنسان، والقادة في مجالات إعادة الأراضي، ولا سيما استبدال المحاصيل غير المشروعة.

تكرر كولومبيا الدعوة إلى تقاسم المسؤولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات وزيادة الكفاءة في متابعة عملية تجهيز المخدرات. وللأسف، فإن المخدرات تغادر بلدنا كل يوم ويتم تجهيزها في مختبرات في

بلدان مختلفة، بما في ذلك في الاقتصادات المتقدمة النمو. والمسؤولية المشتركة مهمة أيضا في إدانة وتضييق الخناق على إزالة الغابات والاتجار بالبشر، وهي مرتبطة بالاتجار بالمخدرات.

إننا نواجه تحديات هائلة، ولكننا لن نخفق في الوفاء بالتزامنا بعملية بالغة التعقيد. وكان تقديرنا الأولي لما سيكلفه تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وهو اتفاق وقعناه مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، يعادل تقريبا عامين كاملين من الناتج المحلي الإجمالي لكولومبيا، وكأن البلد ليس عليه دين خارجي أو التزامات بالمعاشات التقاعدية أو عدة تحديات أخرى يتعين مواجهتها. وسيكلفنا تنفيذ الاتفاق ما يعادل سنتين كاملتين من الناتج المحلي الإجمالي لكولومبيا. ولهذا السبب أطلب إلى الأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم أن الإطار الزمني لتنفيذ الاتفاق هو ١٥ عاما. يدهشني عندما أقول هنا في جلسة اليوم إنه لم يُحرز أي تقدم. ولم أسمع أي ذكر لذلك في الإحاطة التي قدمها السيد كارلوس رويس ماسيو. واعترف ببعض التقدم. وكنا نفضل إحراز تقدم بنسبة ١٠٠ في المائة. ومع ذلك، لم تمر سوى خمس سنوات على توقيع الاتفاق. وسيترتب على تنفيذ الاتفاق خلال ١٥ عاما تكاليف ستتجاوز، من دون شك، ميزانية كولومبيا؛ وستتجاوز ميزانية أي من البلدان الممثلة هنا اليوم.

لن نخفق في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٦ لأننا نعلم، في جملة أمور، أن الجماعات الإجرامية التي تهاجم القادة في مناطق مختلفة من كولومبيا اليوم كانت موجودة بالفعل. ثم جاء ما يسمى بالمنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وليس صحيحا أن أعمال العنف الأخيرة في كولومبيا مردها إلى انتهاك مزعوم للاتفاق. لم يكن هناك خرق، بل على العكس من ذلك، فإن العديد من مؤشرات التنفيذ تتجاوز ما كان ينبغي أن نحققه في أقل من خمس سنوات بقليل. ويواصل بلدنا تنفيذ الاتفاق بطريقة مسؤولة، وبدون أن يدخر جهدا في الكفاح الحالي ضد الجماعات المسلحة المنظمة وأي جماعة تركز على الاستفادة من الأعمال الإجرامية. وهذه الأرباح تعرض للخطر استقرار البلد وسلامة مواطنينا، وسلعة نفيسة لبلدنا، أي استمرار ديمقراطيتنا.

كما ورد في التقرير، فإن الوجود الشامل للدولة، بما في ذلك نشر قوات الأمن العام والمؤسسات المدنية في جميع أنحاء البلد، يعتبر أولوية رئيسية لحكومتنا. وقد استكمل ذلك، في جملة أمور، ببناء ١٣,٨٤٨ كيلومترا من الهياكل الأساسية في المناطق الريفية خلال السنوات الثلاث الماضية لتزويد المزارعين بخيارات إنمائية لإبعادهم عن إنتاج الكوكا والتعدين غير المشروع، مما يعود بالنفع على المافيا العابرة للحدود الوطنية. وللأسف، تعمل هذه الجماعات في بعض الأحيان في البلدان المجاورة وتعرِّض أضعف الناس فيها لظروف تُرقى إلى مستوى العبودية.

أود أن أتطرق إلى النقاط التالية بشأن المسألتين اللتين تشكلان جزءا من الولاية. ولا جدال في التقدم المحرز في مجالات إعادة الإدماج السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، تم تسجل ٩٩٨ ١٣ شخصا تركوا القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ٩٩ في المائة منهم لديهم تأمين صحي و ٨٧ في المائة منهم يحصلون على معاشات تقاعدية. وهذه الإحصاءات أعلى من تلك المتعلقة بالشخص العادي في كولومبيا.

وقد تلقى نحو ٨٥ في المائة ممن أعيد إدماجهم من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي دعما ماليا شهريا من حكومتنا لإعالتهم، كما حصل ٩٠ في المائة منهم على تدريب وظيفي من خلال دائرة التدريب الوطنية. ويشارك نحو ٥٣,٩ في المائة من هؤلاء السكان أيضا في ٠٦٣ ٣ مشروعا إنتاجيا فرديا أو جماعيا، بما في ذلك ٢٨٣ مشروعا توقفوا خلال الجائحة. وحتى تاريخ إعداد التقرير، كما أبلغنا السيد رويس ماسيو، بدأ تنفيذ ٥٠٩ مشاريع إنتاجية إضافية نتيجة تلبية الاحتياجات من النفقات.

وفي إطار خريطة الطريق لإعادة الإدماج التي أشير إليها اليوم، أدرجنا ضمانا بتأمين السكن واتخذنا تدابير تنظيمية للحصول على الأراضي، مما يوفر للوكالات المعنية قدرا أكبر من الموارد القانونية والاقتصادية. وحتى الآن، وفرنا ما مجموعه ٣٧٣ ١ هكتارا لهذا الغرض، ووفرنا عقارات لاستخدام المقاتلين سابقين. وبالإضافة إلى

ذلك، خُصص مبلغ ٤,٢ ملايين دولار لشراء عقارات لتطوير مشاريع إنتاجية وسكنية في المناطق الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج، مما مكننا من شراء ما تصل مساحته إلى ٥٦٥ هكتارا. وفي آذار/مارس، حُدد المركز القانوني لبعض تلك المناطق.

وتتعاون الحكومة مع الأشخاص المشاركين في عملية إعادة الإدماج، وتقدم لهم مزايا اجتماعية واقتصادية بغض النظر عن مكانهم. واليوم، أصبح لدى ٩٥ في المائة من المقاتلين السابقين حسابات مصرفية، وانتسب ٩٩ في المائة منهم لنظام تأمين صحي، وحصل أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص منهم على ضمانات مالية.

ثانيا، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين، يعمل مكتب التنسيق المشترك بين المؤسسات بشكل مستمر على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تركز على تعزيز التنسيق المشترك بين المؤسسات لكفالة الأمن لقادة المجتمعات المحلية، وبالطبع لجميع المقاتلين السابقين. وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الأمنية ضمنت عدم اغتيال أو اختطاف أي مرشح من حزب القوة الشعبية الثورية البديلة سابقا – حزب كومونيس الآن – في انتخابات عام ٢٠١٩، ويجري وضع ترتيب مماثل لضمان توفير نفس الحماية أثناء الانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٢.

وأود أن أشير إلى أن المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والدمج، السيد إميليو أرشيلا، الموجود معنا اليوم، قاد مؤخرا، في ١ تموز/يوليه، عملية جديدة لاستعراض الأحوال الأمنية للمقاتلين السابقين الذين يحافظون على التزامهم بالشرعية، وكذلك قادة برامج استبدال المحاصيل. وتخصص كولومبيا اليوم أكثر من ٢٤ سرية شرطة و ٥٤ فصيلا من الجيش و ٣١٦ وحدة حماية أفراد مزودة بسيارات مدرعة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وعلاوة على ذلك، خُصصت موارد كبيرة لوحدة الحماية الوطنية من أجل توظيف ٦٢٨ فردا إضافيا لحماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. ولن نتوقف عن بذل الجهود الرامية لحماية كل من ألقى سلاحه وراهن على السلام.

ويتمثل هدفنا في وقت الاعتداءات التي تستهدف المقاتلين السابقين نهائيا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن عدد جرائم قتل المقاتلين السابقين انخفض انخفاضا كبيرا في النصف الأول من عام ٢٠٢١. ونتمنى لو لم تحدث أي من هذه الجرائم، ولكن إحصاءات هذا العام تُظهر انخفاضا بأكثر من ٢٠ في المائة عن إحصاءات العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بإحراز تقدم كبير في المسائل القضائية، سواء في التحقيقات أو عمليات القبض على مرتكبي جرائم قتل المقاتلين السابقين والعقول المدبرة لها. وللأسف، فإن مرتكبي جرائم القتل تلك على صلة، في معظم الحالات، بعمليات الاتجار بالمخدرات والمنشقين عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ومن المهم الإشارة أيضا إلى أن مكتب المدعي العام أفاد بأنه حقق، في نيسان/أبريل ٢٠٢١، في ٢٥٤ جريمة قتل و ١٦ حالة اختفاء و ٤٢ محاولة، وقد حقق تقدما في التحقيقات في ٥٢ في المائة من تلك القضايا، بما في ذلك إصدار ٢٨٢ مذكرة اعتقال وأكثر من ٤٠ حكما بالإدانة، نُسبت فيها المسؤولية عن الوفيات إلى جماعات الاتجار بالمخدرات ومنشقين عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

وبالنسبة للكولومبيين وأولئك الذين دعموا البلد منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، من الضروري أن تحقق جميع آليات العدالة الانتقالية أفضل النتائج، مما سيسهم بلا شك في إحراز تقدم قوي في عملية المصالحة. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض المسارات، مثل عمليات الاختطاف، كما أكد ثلاثة متحدثين في جلسة اليوم، وأنه من الصحيح أيضا أن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام قد حددت الاختطاف جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، فإن المجتمع الكولومبي يتوقع أن يرى المزيد من الجهود من جانب حزب القوة الشعبية الثورية البديلة وسرعة في كشف الحقيقة وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة في العديد من حالات العنف الجنسي وتجنيد الأطفال المرتكبة في سياق النزاع.

ولا شك في احترامنا لاستقلال نظام العدالة الانتقالية، وهو أمر ملموس في الحوار البنَّاء والقائم على الاحترام بين الرئيس دوكي ورئيس

الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، السيد إدواردو سيفوينتس، وكذلك في جهودنا الرامية إلى وضع ميزانية لتعزيز جهازه القضائي وضمان سير عمله بشكل مناسب. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذه للقرار ٢٥٧٤ (٢٠٢١) بالإجماع في أيار/مايو، ولا سيما المملكة المتحدة على دعمها بصفتها القائمة على الصياغة. وينبغي أن يشكّل ذلك القرار، الذي قُدم بناء على طلب منا ومُددت ولاية البعثة بموجبه، مصدر إلهام لآليات العدالة الانتقالية، التي ينوه التقرير بما تحرزه من تقدم، لتعزيز جهودها الرامية للعمل بفعالية وسرعة أكبر. ومن المهم أن تحرز جميع التحقيقات التي تجريها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تقدما، كما يجب أن نشهد إسهامات أكبر في الكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار ما حدث فضلا عن الامتثال للأحكام التي ستصدرها الولاية القضائية.

ويتضمن التقرير مسألة شاملة لعدة قطاعات تقع في صميم جدول أعمال الحكومة – هي النهج الجنساني. فهذه إحدى أولوياتنا لتعزيز المساواة، وأود أن أشكر ميليسا هيريرا على البيان الذي أدلت به. وأود أن أتناول أحد نداءاتها فما كان عليها أن تقوله كان مؤثرا. فقد كان بالفعل الهدف من جميع سياساتنا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأعتقد أن كولومبيا يمكنها أن تشاطر العديد من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة التقدم الذي أحرزته، من منظور مؤسسي، في تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين.

ووفقا لتحليلنا، أنجز نحو ٥٧ في المائة من المؤشرات الجنسانية للخطة الإطارية أو كانت درجة الامتثال لها مرتفعة، وسجل ٥١ مؤشرا جنسانيا تقدما كبيرا. وسلط معهد كروك لدراسات السلام الدولية الضوء على منهجية الرصد والدعم الذي تقدمه الكيانات الحكومية الـ ١٨.

والمرأة الريفية عنصر فاعل في بناء السلام. ولذلك أود أن أؤكد التخصيص الرسمي لأراضي للعديد من النساء اللاتي يشكلن جزءا من عملية بناء السلام فضلا عن تقديم الدعم المالي لهن. ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم الاستماع إلى مقاتلات سابقات أخريات – نساء منظمة روزا بلانكا – اللواتي شجبن باستمرار جميع الفظائع والانتهاكات التي ارتكبت ضد أولئك الذين عانوا على أيدي قادتهم بصفتهن مقاتلات سابقات ضد الدولة الكولومبية.

وفي يونيو/حزيران، اعتُمدت وثيقة السياسة العامة رقم ٤٠٣١ "وثيقة المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية" التي جعلت تعويضات الضحايا محور تركيزها. وتتضمن الوثيقة نهجا جنسانيا وتحدد إجراءات إضافية يتعين اتخاذها. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على عمله استجابة لطلب تقديم الدعم لمختلف جوانب الحوار فيما بين الحكومة واللجنة الوطنية للإضراب والمشاركين الآخرين في الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها كولومبيا على مدار الشهرين الماضيين. ومع ذلك، كما سبق أن قلت، لا تتعلق تلك الاحتجاجات بعدم امتثال الحكومة للاتفاق، بل ترتبط بالمعاناة التي تعرضت لها بلدان كثيرة نتيجة للألم الذي كابدته البشرية جمعاء من جراء الجائحة التي أودت بحياة ملايين الأشخاص وأفقرت ملايين آخرين في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب الرئيسي وراء الاضطرابات الضخمة التي تشهدها كولومبيا.

وبطبيعة الحال، تفاقم الفقر والفقر المدقع، ولهذا السبب أعطينا الأولوية لتلبية طلب الشباب: تم وضع برنامج لضمان التعليم المجاني لجميع الشباب في الصفوف ١ و ٢ و ٣. وعلاوة على ذلك، أنشأ الرئيس دوكي مؤخرا إعانة لأرباب العمل لتوليد فرص عمل جديدة للشباب. وسيسمح هذا الدعم، الذي يعادل ٢٥ في المائة من الأجور، لأرباب العمل بتوظيف المزيد من الشباب، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاجتماعي لبلدنا.

بالطبع، خلال الاحتجاجات كانت هناك وفيات، وفيات تسبب لنا الألم؛ وبغض النظر عن العدد، المهم أنه ما كان ينبغي أن يكون هناك وفاة واحدة خلال الاحتجاجات. لكن هذه الوفيات حدثت، على خلفية احتجاجات مشروعة صحيحة تدعمها حكومتنا وتحميها، حين اندست بينها جماعات صغيرة مسلحة ومرتكبة لأعمال تخريب وتدمير، مما أسفر، للأسف، عن مقتل العديد من المواطنين الذين تصادف وجودهم هناك.

وأريد أن يعرف المجلس أننا شهدنا ٠٠٠ ١٥ احتجاج منذ ٢٨ نيسان/أبريل، ولم تتدخل قوات الأمن إلا في ٤٠٠ ١ منها. وهذا يمثل ١١ في المائة أو أقل قليلا مما يستلزم تدخل قوات الأمن. لماذا؟ لأن قوات الأمن ملزمة، من جهة، بحماية المظاهرات السلمية – أكرر السلمية، كما ذكر اليوم، ومن جهة أخرى، بحماية الجمهور وسلامة المواطنين والنظام العام والممتلكات العامة. وما رأيناه هناك كان عملية تدمير منهجية منظمة ومخطط لها وممولة تهدف إلى تدهور الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبلدنا. هذا ما شهدناه وقد انتابنا الرعب في كولومبيا.

وللأسف، وكما قال بعض أعضاء المجلس، نرى أيضا أن هناك مصادفة غريبة أو، مرة أخرى، مؤسفة بين الاحتجاجات والعملية الانتخابية المقبلة. إننا نؤمن بالسلام الحقيقي المبني على المؤسسات، وعلى الديمقراطية، وعلى تقسيم السلطات، وعلى الاستثمار الاقتصادي لخلق فرص العمل. ولكن للأسف، هناك أناس يريدون أن يأتوا إلى السلطة بتدمير النظام الحالي الذي لدينا في كولومبيا، ولهذا السبب فإن فهم مجلس الأمن مهم للغاية.

والموضوع الذي يقودنا إلى هذه القاعة اليوم هو مسألة تنفيذ الاتفاق وولايتيه. ونحن نتفق تماما مع الأولويات الخمس التي ذكرها الأمين العام في تقريره. ولكنني أود حقا أن تتاح لي الفرصة لتوضيح أو تصحيح العديد من البيانات التي أُدلي بها اليوم في ضوء حقيقة أن الكثير من المعلومات التي قدمها أعضاء المجلس قد وصلت إليهم من خلال وسائط الإعلام. وسأتحدث مباشرة إلى مختلف السفراء في بوغوتا لكي أوضح أن الكثير من هذه المعلومات لا يتوافق حقا مع الواقع. لدينا مؤسسات وظيفية – مكتب للمدعي العام، ومكتب للمحامي العام – تضطلع بأنشطتها باستقلالية تامة، وهي مسؤولة تحديدا عن تحديد هوية أي شخص مسؤول عن أي انتهاك لحقوق الإنسان أو عن أي إساءة استخدام للسلطة، ولها القدرة على فرض أشد العقوبات، لأننا مقتنعون تماما بأن هذا ما يتماشى مع التزامنا بالديمقراطية في كولومبيا.

وأود أن أقول للسيدة هيريرا إنه يبدو لي أن جميع الطلبات التي وجهتها إلى الدولة الكولومبية قابلة للتطبيق تماما. وفي الواقع، أحرز تقدم كبير بالفعل فيما يتعلق بالعديد من طلباتها. إننا نواصل حوارا مع الشباب في جميع أنحاء البلد، وتحديدا لوضع ميثاق للشباب يدوم على المدى الطويل، ويلزم الدولة الكولومبية بما يتجاوز فترة الإدارة الحالية ويعزز، على المدى الطويل، التعليم، وشروط حصول الشباب على العمل، ولكن قبل كل شيء مشاركة الشباب. ولهذا السبب أصر الرئيس كثيرا على انتخاب مجالس الشباب، التي كان من المقرر عقدها في العام الماضي. وكان مكتب الانتخابات قد أعد العدة لكل شيء، لكن أتت الجائحة، لذلك يتعين انتخاب أعضاء مجالس الشباب هذه من قبل الشباب، بمن فيهم السيدة هيريرا، هذا العام. وتعمل سيدة كولومبيا الأولى ماريا جوليانا رويس جاهدة أيضا لضمان إتاحة جميع الفرص للشباب، بما في ذلك القيادة السياسية التي تحدثت عنها السيدة هيريرا.

وعلينا أيضا أن نكفل إحراز العدالة تقدما في جميع التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الشباب في أي سياق، سواء كانت الاحتجاجات أو أي سياق آخر. لقد ذكرت أن الإحصاءات المذكورة اليوم ليست دقيقة. وقد شمل عملنا مع مكتب المحامي العام ومع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان نفسها شخصيات مختلفة، ولكن، أكرر، يجب التحقيق في جميع الوفيات، ويجب تحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم. وأؤمن أيضا بما قالته السيدة هيريرا، أي أن الالتزام يجب أن يكون على المدى الطويل، بحيث عندما نتناول هذه النقاط مع كارلوس رويس في بوغوتا، فإنها سوف تؤدي إلى التزام رسمي أكبر بكثير.

وإنني ممتن بشكل خاص للملاحظات الطيبة التي أبداها هنا عدة متكلمين – ممثل فييت نام، وممثل المكسيك، وممثل الولايات المتحدة، وممثل المملكة المتحدة، وممثل النرويج، وممثل الهند – ولإعرابهم عن التضامن، وخاصة ممثل فرنسا، لرئيسنا فيما يتعلق بالهجوم غير المقبول على الإطلاق الذي تعرض له في طائرة مروحية. إن الهجوم على رئيس هو اعتداء على الديمقراطية وعلى استقرار أمة، ومن الواضح جدا لنا، للأسف، أن مرتكبي هذا الهجوم قد حصلوا على قدر

كبير من الدعم، وإن كنا لا نستطيع أن نتشاطر عناصر ذلك اليقين مع المجلس في هذا الوقت.

وأعتقد أنه من الضروري حقا التأكيد على ما قاله ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ومن دواعي القلق البالغ بالنسبة لنا أيضا ما يحدث، ولكنني أعتقد أن الحالات المختلفة التي تشمل مقاتلين سابقين وغيرهم هي إحصاءات تستحق التحديد. لقد كان هناك الكثير من النقاط التي أثارها أعضاء المجلس اليوم، وربما كان ينبغي لي أن أرسل إليهم مذكرة، إذا كان ذلك معتادا، حتى يتسنى تصفية هذه التأكيدات. وهناك العديد من البيانات التي يجب الاعتراف بما ورد فيها، ولكن هناك أيضا بيانات أخرى كثيرة أُدلي بها لأننا ربما لم نقدم معلومات كافية.

ونود أن نبقي المجلس على اطلاع على آخر المستجدات كل ثلاثة أشهر، وينبغي أن تظهر تقاريرنا التقدم المحرز. وأنا واثق من أن أعضاء المجلس سيشهدون تقدما أكبر مع كل فصل. وعلى أية حال، أود أن أذكر المجلس بأننا سنحتفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق.

ونأمل أن يتمكن جميع أعضاء المجلس من زيارة كولومبيا. وإنني أوجه الدعوة بالنيابة عن الرئيس إيفان دوكي – الذي وجه بالأمس دعوة مماثلة إلى الأمين العام – لكي يتمكنوا أيضا من أن يروا بأنفسهم ما هو شكل بلدنا، وكيف أسهم عمل مجلس الأمن إسهاما كبيرا في تقدم كولومبيا، وكيف أن كولومبيا بلد يشكل فيه الالتزام بالحوار وبناء الديمقراطية وبناء بلد مزدهر ومتطور حقا وشامل للجميع، التزاما يوميا – من جانب الرئيس ومجلس وزرائه، ومن أعضاء الإدارة عموما – ولكنه أيضا التزام موجود في جميع أنحاء المجتمع الكولومبي.

وفي الوقت نفسه، هناك الكثير من الألم في المجتمع الكولومبي بسبب سنوات عديدة من الإذلال والمعاناة، لكننا اليوم نعرف ما علينا جميعا أن نبنيه، ونتطلع جميعا إلى مستقبل بلدنا.

وأود أن أختتم بياني بنقطة هامة جدا طلب مني المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد، السيد إميليو أرشيلا، ألا أغفلها، ألا وهي المجموعات الإثنية. بالنسبة لنا، من الأساسي أن يشمل السلام في كولومبيا جميع شعب بلدنا، وجميع الناس – رجالا ونساء من جميع الإثنيات والأعراق – ولا يمكننا أن نميز بينهم بأي شكل من الأشكال. ولكن لدينا أيضا هيئة محددة تُعنى بالمسائل الجنسانية، وهي مدرجة في الميزانية الوطنية، وتلقت موارد قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من المائدة المستديرة المتعددة المانحين. وقد قطعت ٩٧ التزاما، لكل منها تخطيطه الخاص، وقد تحقق الكثير منها بالكامل بالفعل. علاوة على ذلك، وفي خططنا للتنمية الإقليمية، لدينا أيضا آليات خاصة، مع مشاورات للمجتمعات الإثنية ومجتمعات السكان الأصليين على السواء، فضلا عن المائدة المستديرة الجنسانية التي ذكرتها آنفا. ولذلك، ما من شك في أن توصيات أعضاء المجلس صحيحة، ولكننا نعرف، انطلاقا من قناعاتنا وأخلاقياتنا وتفانينا في خدمة كولومبيا، أنه لا يمكن التفرقة بين الأعراق أو الإثنيات.

وأود أيضا أن أذكر المجلس بأننا أبدينا التزاما كبيرا في بلدنا فيما يتعلق بآلام الهجرة.

ولدينا في كولومبيا اليوم مليونا فنزويلي نعمل من أجلهم كل يوم لتطعيمهم وتوفير أفضل الظروف المعيشية لهم، فضلا عن كفالة توفير وظائف لهم وتمكينهم من الاندماج حقا في مجتمعنا. وتحقيقا لتلك الغاية، أطلق الرئيس دوكي ماركيس برنامجا للحماية المؤقتة لمدة ١٠ سنوات، نأمل أن يستمر في تلقي الدعم من الدول الأعضاء من أجله. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر لكل البلدان التي شاركت في لقاء المانحين الذي نظمته كندا في ١٧ حزيران/يونيه.

أعتذر لكم، سيدي الرئيس، عن تجاوز الحد الزمني ببضع دقائق، ولكن هناك مسائل كثيرة جدا قد أثيرت في البيانات لم أرد تجاهلها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.